الوطني الفلسطيني السابقة لقيام الانتفاضة، كان الحديث عن الدولة حديثاً في المبادىء والاهداف أكثر منه حديثاً في السياسة. ذلك ان القوة الذاتية للثورة الفلسطينية لم تكن تسمح بتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن ان الاختلال الفادح في ميزان قوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي لصالح العدو غدا اختلالاً مضاعفاً بعد حرب العام ١٩٦٧، ثمّ بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد؛ أمّا الفرصة الوحيدة التي أتيحت، فلسطينياً وعربياً، لفتح ملف تقرير المصير والدولة، وجرى اهدارها، فهي فرصة الانتصار العربي الجزئي في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فشروط التسوية، قبل الانتفاضة، لم تكن متوافرة، على الرغم من كل ما قيل عنها. بل ان مرحلة ما بعد بيروت القاسية جداً، والتي وجدت م.ت.ف. نفسها فيها كما لو انها ملزمة باعادة بناء كل شيء «من الصفر»، كان من شأنها (المرحلة) ان تسقط حتى ذلك الوهم الضعيف بالتسوية[١٨].

لقد أعادت الانتفاضة الى مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة زخمه الضروري. فقد أطلقته مدويّاً، ضاغطاً على الجميع؛ على الاحتلال، الذي شقت وحدة مجتمعه[١٩]؛ وعلى حماته الغربيين؛ وعلى الدول العربية؛ وعلى القوى الدولية المعنيّة بملف الصراع في الشرق الاوسط، ودفعت به الى صدارة المطالب، ووفرت له النصاب الجماهيري الذي يحتاجه، ووضعت، في حوزة قيادة الثورة، الادوات الاجرائية التي تمكّنها من ادارة المعركة السياسية لكسب ملف الدولة. ولم يكن ممكناً اعلان قيام دولة فلسطين الّا بحجارة ابناء فلسطين.

حقاً، لقد كانت الانتفاضة المرجع الاهم، في تاريخ الثورة، لاطلاق مطلب الدولة كمطلب راهن. ساعدها في ذلك المناخ الدولي العام بمتغيراته وتوازناته الجديدة، والقواعد الحديثة التي أصبحت تقوم عليها تلك التوازنات. وعلى الرغم من انه من غير الثابت ان الوفاق الدولي قد يسفر عن تسوية للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي[٢٠] (كما لم يسفر عن تسوية للأزمتين، الافغانية والكمبودية)، الّا ان ضغط الانتفاضة، اذا وفرّ لها العرب شروط الضغط الفاعل، سيجبر الوفاق الدولي على ان يمر ببخته من المنطقة العربية ليهدىء من روع اسرائيل، ويتيح للشعب الفلسطيني ممارسة هذا الحق الجزئي ـ المتواضع من حقوقه التاريخية ـ في تقرير مصيره، وتحرير ارضه من الاحتلال، وتمكين دولته المستقلة المعلنة من ممارسة حق السيادة. فلقد أصبح تكريس كل الجهد الفلسطيني من أجل الدولة أمراً شرعياً تماماً.

---

(١) ماهر الشريف، «الخاص والعام في نضال الشعب الفلسطيني»، **النهج** (نيقوسيا)، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، ص ٥٠.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(٣) سميح شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية؛ التطور، وصراع الارادات»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٤) حين كانت تصدر قرارات مؤتمر غزة وتعلن «حكومة عموم فلسطين»، كان الملك عبدالله يوعز الى بعض الوجهاء الفلسطينيين المرتبطين به بالرد «بخطوة فلسطينية» على قرار انشاء الحكومة الفلسطينية المستقلة، فتداعى بعضهم الى الاجتماع في مؤتمر، في عمان، صدر عنه ان المؤتمر «يفوّض جلالته، تفويضاً تامّاً، في ان يتحدث باسم عرب فلسطين، ويفاوض عنهم، ويعالج مشكلاتهم بالشكل الذي يراه». عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٩. وقد شكّل وفد عن المؤتمر للتوجه الى الملك عبدالله، لاطلاعه على نتائج المؤتمر. وقال رئيس الوفد، عجاج نويهض، مخاطباً الملك: «يا جلالة الملك، اتفق المؤتمرون